شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

الفرصة الأخيرة لبغداد

لم يكن الموقف العراقي الرسمي من الأحداث في سوريا منطقياً منذ البداية. وكان المظنون والمأمول أن يتبدل هذا الموقف تدريجياً ليُصبح منطقياً لكن بغداد اختارت أن يكون موقفها مضاعفاً في عدم منطقيته، فعدد غير قليل من المسؤولين في بغداد غادر حال التردد الأولي إلى الدفاع صراحة عن نظام بشار الأسد والتنديد علناً بالانتفاضة الهادفة إلى إطاحته.

في البداية اتخذ النظام في بغداد موقف اللا معَ واللا ضد مُخالفاً بذلك الموقف العربي العام. والتبرير المُقدّم وقتها تراوح بين القول إن للعراق جالية كبيرة (لاجئون) في سوريا لا بدّ من مراعاة مصالحها، والقول الحدود الطويلة بين البلدين كانت لسنوات عدة ممراً لغالبية الإرهابيين الذين فجّروا السيارات المفخخة والأحزمة والعبوات الناسفة في أسواق المدن العراقية ومدارسها ومستشفياتها وجوامعها وكنائسها ودوائرها الحكومية، وان بغداد بالكاد استطاعت أن تُقنع النظام السوري أو ترغمه على إغلاق هذا الممر، والخشية أن يُعاد افتتاحه. العائشون في بغداد الذين كانت غالبيتهم، كما أكثرية العراقيين، تتطلع إلى دعم واضح وفعّال لانتفاضة الشعب السوري، كانوا يعرفون إن ما يقال في التصريحات الرسمية والإعلام الحكومي ليس هو الحقيقة، وان موقف الحكومة مناهض تماماً للانتفاضة لأسباب لا تخلو من شبهة الطائفية ولا من سوء التقدير والتدبير. ولم يمر وقت طويل حتى بدأ مسؤولون حكوميون نافذون وأقطاب في أحزاب إسلامية شيعية بالإفصاح عمّا ظل مكتوماً، فرحنا نسمع كلاماً لا تورية فيه ولا تقية عن الخشية من وصول السلفيين والأصوليين (السنة) إلى السلطة في الشام.

لم يكن منطقياً ذلك الموقف، فهو يشبه الكلام في بعض دول العرب عن أن النظام العراقي الذي نشأ عقب إطاحة نظام صدام حسين هو نظام طائفي (شيعي) على غرار الجمهورية الإسلامية في إيران. والحال ليس كذلك بدلالة الدستور الذي يحكم العملية السياسية العراقية، وبدلالة ان الأحزاب الإسلامية الشيعية المتنفذة في بغداد، بسبب نظام المحاصصة غير الدستوري، يشكو منها ومن سوء إدارتها للدولة أغلبية الشيعة، فضلاً عن السنة والكرد والتركمان والمسيحيين والصابئة والإيزيدية.

بموقفهم هذا وضع المتنفذون في نظام بغداد العراق كله في حال العداء مع الانتفاضة السورية، وهذا ما ستكون له عواقب سيئة للغاية على المدى البعيد، فنظام بشار الأسد مهما طال به العمر، الذي لن يمتد لأكثر من اسابيع او اشهر، سيلحق بالأنظمة التي عصف بها الربيع العربي بعد كل ما تسبب فيه من سفك الدماء، ووقتها لن يكون في وسع حكومة بغداد أن تغيّر الجغرافيا لتجعل حدود العراق الغربية تشترك مع بلد آخر غير سوريا، وليس في إمكانها أيضاً إغلاق هذه الحدود بجدار من حجر أو حديد.

الآن تعمل الجامعة العربية والأمم المتحدة على منح الفرصة الأخيرة لنظام الأسد لكي يتقيد بالخطة العربية لحل الأزمة الدامية في سوريا، وهي أيضاً الفرصة الأخيرة لنظام بغداد لكي ينتقل من الموقف الداعم لبشار الأسد إلى الموقف المساند للانتفاضة التي تهدف إلى تحرير الشعب السوري من الدكتاتورية والقمع والى إقامة نظام ديمقراطي عند حدودنا الغربية.

عودة العراقية لن تنهي الخلافات.. والامريكان ينتظرون!

في أول دلالة على قدرة القادة العراقيين على وقف الأزمة السياسية الطائفية التي تثير مخاوف من الحرب الأهلية، قالت القائمة العراقية إنها ستنهي مقاطعتها لجلسات البرلمان. حيث ذكر ناطق باسم الكتلة إنها ستعود إلى جلسات البرلمان

□ عن: نيويورك تايمز

إلا أن هذه الخطوة لا تؤشر نهاية الأزمة السياسية التي اندلعت بعد أيام من انسحاب القوات الأمنية من البلاد في الشهر الماضي عندما أعلنت الكتلة مقاطعتها احتجاجا على ما أسمته بتهميش الحكومة لها، ومازالت تلك القضايا المهمة بلا حلول. هذا القرار يساعد في تخفيف التوترات ويمهد الطريق أمام القيادة السياسية من اجل عقد اجتماع قمة وطنية لمناقشة المصالحة بين الفصائل العرقية الثلاثة الرئيسية التحالف الوطني والعراقية والتحالف الكردستاني.

قالت الناطقة باسم القائمة العراقية ميسون الدملوجي "كمبادرة لحسن النية، تعلن العراقية عودتها إلى جلسات البرلمان من اجل خلق جو صحي للمساعدة في عقد المؤتمر الوطني والسعي إلى ضمانات لإنجاح المؤتمر ونزع فتيل الأزمة السياسية". وقالت العراقية إن مقاطعة جلسات مجلس الوزراء –التي شلت الحكومة– مازالت مستمرة.

جاء هذا التنازل بعد يوم من جولة اتصالات أخرى قام بها نائب الرئيس الأميركي جوزيف بايدن مع قادة العراقية حثهم فيها على العودة إلى البرلمان من اجل عقد مؤتمر وطني يحاول الرئيس طالباني ترتيبه. وحسب تصريح البيت الأبيض، فان بايدن تحدث إلى زعيم القائمة إياد علاوي ورئيس البرلمان أسامة النجيفي. يقول التصريح "أوضح الزعيمان العراقيان بان هناك مداولات تجري بين الفصائل والأطراف السياسية العراقية كافة حول عقد المؤتمر الوطني الذي يترأسه الرئيس جلال طالباني". وأضاف التصريح بان بايدن "ناقش مع كلا الزعيمين أهمية حل القضايا البارزة من خلال العملية السياسية". وقالت الدملوجي بان إنهاء المقاطعة لا يعني نهاية المواجهة –التي تصاعدت بعد إعلان المقاطعة عندما أصدرت الحكومة مذكرة اعتقال بحق نائب الرئيس طارق الهاشمي – ولا يعني تنفيذ مطالب الكتلة العراقية في أن يكون لها دور في الحكومة، وأضافت "سنعمل من خلال المؤتمر الوطني على تحقيق مطالب الشعب العراقي".

اندلعت الأزمة في كانون الأول بعد أن غادرت القوات الأميركية العراق مباشرة، وكانت تمثل تغييرا في الأحداث مما سبّب إحراجا لإدارة اوباما التي أكدت على التقدم الديمقراطي في العراق، إلا أن هذه الدراما كشفت الأهداف غير المنجزة لحرب أميركا، حيث لم تستطع الطائفتان الرئيسيتان من تحقيق المصالحة بالكامل.

أفاد المسلحون من الطريق السياسي المسدود في تنفيذ حملة من الهجمات الطائفية خلال الأسابيع الأخيرة، مما ادى الى سقوط المئات من أبناء الشعب العراقي في محاولة لتأجيج الحرب الطائفية.

انسحبت القائمة العراقية من البرلمان في منتصف كانون الأول، متهمة حكومة المالكي باعتقال بعض أعضائها ومضايقة حماياتهم. كما أن القائمة ترى أن تلك الاعتقالات هي تعبير عن تمسك المالكي بالسلطة ومحاولة لتهميش الآخرين.

تصاعدت الدراما بسرعة عندما عرضت الحكومة على شاشة التلفاز الرسمية اعترافات أفراد حماية الهاشمي بأنهم قاموا بعمليات تفجير واغتيال بإشراف الهاشمي. وأصدرت الحكومة مذكرة اعتقال بحق الهاشمي الذي أنكر إدارته فرق قتل وقال ان الاعترافات ملفقة، ومازال الهاشمي بعيد المنال في إقليم كردستان بحيث لا تتمكن القوات الأمنية الحكومية من الوصول إليه.

■ ترجمة المدى

مجلس النواب .. (أرشيف)

بن حلي في بغداد للإعداد القمة العربية

□ بغداد/ المدى

وصل إلى بغداد قبل ظهر أمس وفد الجامعة العربية برئاسة نائب الأمين العام السفير أحمد بن حلي للإعداد لعقد القمة العربية بالعاصمة بغداد نهاية آذار المقبل. وتأتي زيارة الوفد الذي يضم ممثلي مختلف الإدارات بالجامعة العربية بتكليف من الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي لوضع اللمسات الأخيرة على التحضيرات اللوجستية والفنية والإدارية لعقد القمة العربية القادمة. ويلتقي الحلي والوفد المرافق له خلال الزيارة التي تستمر أربعة أيام رئيس الوزراء نوري المالكي ووزير الخارجية هوشيار زيباري وعددا آخر من المسؤولين العراقيين للتباحث معهم بشأن الإجراءات والترتيبات النهائية لتضييف القمة العربية المؤجلة منذ العام الماضي والمقرر عقدها نهاية مارس المقبل. وكان بن حلي قال في القاهرة يوم الأحد أول من أمس إن "الزيارة تؤكد إصرار الجامعة العربية والجانب العراقي على عقد القمة العربية في موعدها ببغداد، نظرا للظروف التي تمر بها المنطقة العربية خاصة بعد ثورات الربيع العربي التي تقتضي انعقادها في موعدها من دون تأجيل". وكان رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي قد نفى أمس اعتراض بعض الدول العربية على عقد القمة العربية في بغداد، فيما أكد أن جميع الدول العربية أبدت استعدادها لحضور القمة وبأعلى المستويات. وقال في بيان صحافي صدر عن مكتبه إن "جميع الدول العربية رحبت بما يشبه الإجماع بعقد القمة في بغداد، كما أكدت استعدادها للحضور على أعلى المستويات".

وكانت بعض وسائل الإعلام نقلت عن مصدر في مكتب المالكي لم تسمه تصريحا مفاده أن بعض الدول العربية تعترض على عقد القمة العربية في بغداد، لافتا إلى "وجود توجه لدى الدول العربية الخليجية لرفض انعقاد القمة في موعدها وطلب إرجائها إلى موعد لاحق والى حين الانتهاء من ملف الأزمة السورية".

علاوي يطلب وساطة طالباني للقاء المالكي

□ بغداد/ المدى

قال رئيس الوزراء العراقي الأسبق رئيس ائتلاف العراقية إياد علاوي إن ثمة "صعوبات بالغة" في العمل مع رئيس الحكومة نوري المالكي مشيرا في الوقت ذاته إلى أن ائتلافه قد عاد إلى البرلمان بعد أن أبلغ رسالته وليس بسبب ضغوط دولية، حسبما قال.

ورهن علاوي في حوار مع "راديو سوا" العمل مع المالكي، "بتوفر الشراكة الوطنية" في البلاد.

ومضى يقول إن المالكي "جزء من التحالف الوطني لهذا فإننا مستعدون للشراكة معه في حال توفرت العناصر اللازمة لذلك، ومن ثم فإنه علينا أن نواجه هذا الأمر وأن نحقق هذه الشراكة".

وقال علاوي إن الحديث عن تعرض ائتلافه لضغوط دولية للعودة إلى البرلمان "محاولة لذر الرماد في العيون ودليل على أن بعض الحاقدين مازالوا يحاولون أن يخرجوا الأمور من طريقها" مشددا على ان "ائتلاف العراقية قد حقق بالفعل أهدافه بتعليق حضور اجتماعات" البرلمان.

وكشف علاوي أنه طلب وساطة الرئيس جلال طالباني لترتيب لقاء مع رئيس الحكومة نوري المالكي للتفاهم حول الشأن السياسي في العراق، إلا أنه لم يتلق أي إجابة حول ذلك اللقاء.

وتابع إياد علاوي قائلا "لقد طلبت من الرئيس أن يحصل اللقاء في مقر رئاسة الجمهورية لأن وضع الشعب العراقي ومستقبله واستقراره هي الأمور الأهم، ولكننا لم نسمع الجواب" حتى الآن.

علاوي

وعما إذا كان قد التقى وقادة ائتلاف العراقية بالسفير الإيراني لدى بغداد، قال علاوي إن "الدعوة لهذا اللقاء قائمة" مشيرا إلى أن السفير الإيراني قد أبلغ أحد قادة العراقية أن اللقاء سيعقد فور عودته من طهران.

وعن الموضوعات التي ستناقش مع السفير الإيراني لدى بغداد، قال علاوي إنه سيبلغه عن "المخاوف الحقيقية فيما يتعلق بالموقف الإيراني والتدخلات الإيرانية في العراق، وذلك حرصا على سلامة الشعبين العراقي والإيراني".

وأكد النائب في كتلة الأحرار التابعة إلى التيار الصدري محمد رضا الخفاجي عن وعد قدمه رئيس القائمة العراقية إياد علاوي بحضور الجلسة المقبلة للبرلمان.

وقال الخفاجي في تصريح صحفي إن "اياد علاوي وعد وفد كتلة الأحرار الذي زاره في منزله أمس الاثنين انه سيحضر بنفسه جلسة مجلس النواب المقبلة."

ويذكر أن القائمة العراقية قررت، أول من أمس، عودة نوابها إلى جلسات البرلمان اعتبارا من اليوم الثلاثاء، خلال الاجتماع الذي عقدته بمقرها ببغداد وأجرت عملية تصويت على القرار الذي اتخذ بالإجماع، فيما أرجأت اتخاذ قرار عودة وزرائها إلى الحكومة لاجتماع آخر.

العراق يطالب بإعادة محاكمة الجندي الأميركي المتهم بمجزرة حديثة

□ بغداد/ المدى

طالبت وزارة حقوق الإنسان، أمس بإعادة النظر بمحاكمة الجندي الأمريكي المتهم بمجزرة حديثة، وفي حين عدت إفلاته من العقوبة يشكل دلالة على عدم الاكتراث بكرامة الشعوب، أكدت أن مبادئ حقوق الإنسان لا تسمح باستهانة بكرامة الشعوب. وقالت الوزارة في بيان أصدرته أمس، وحصلت المدى على نسخة منه، إن "من الضروري إعادة محاكمة الجندي الأمريكي فرانك ووتريش، الذي قتل عدداً من المدنيين العراقيين في قضاء حديثة سنة ٢٠٠٥"، مشيرة إلى أن "مطالبتها هذه تأتي انطلاقاً من مسؤوليتها الإنسانية والأخلاقية في حماية حقوق وحريات أبناء الشعب العراقي". وأضافت الوزارة، أنها "ستسعى وبالسبل كافة لضمان حقوق ضحايا هذه الجريمة وعدم السماح لمرتكبيها بالإفلات من العقاب"، مبينة أنها "تمثل لسان حال العراقيين الذين أغضبهم التسفيه لتلك الفعلة الشنعاء"، وفقاً للبيان. وقرر قاض أميركي في محكمة بقاعدة بندلتون العسكرية بولاية كاليفورنيا، في ٢٥ كانون الثاني الحالي الاكتفاء بتخفيض الرتبة العسكرية لجندي المارينز المتهم في قضية مجزرة ناحية حديثة، ٢٧٠ كم غرب العاصمة بغداد، التي راح ضحيتها ٣٤ مدنياً عراقياً في سنة ٢٠٠٥، دون تنفيذ حكماً بالسجن صدر بحقه. وأعربت وزارة حقوق الإنسان العراقية عن "أملها بأن ينظر القضاء الأميركي للموضوع بمسؤولية عالية، ترقى لمستوى المبادئ والقيم الإنسانية"، مؤكدة أن "إفلات الجندي المسؤول من العقوبة تشكل مأساة تسجل في تاريخ الولايات المتحدة، ودلالة على عدم الاكتراث بكرامة الشعوب وهذا ما لا نرضاه، ولن نسمح به، فنحن شعب يفتخر بكرامته ويعتز بقيمته الإنسانية ولا يساوم عليها". وأوضحت الوزارة، أنها "تشعر بالصدمة وخيبة الأمل، لما آلت إليه محاكمة الجندي الأميركي الذي كان مثالاً سيئاً لقيم الجندية"، لافتة إلى أن "مبادئ حقوق الإنسان لا تسمح بأن يستهان بكرامة الشعوب، وأن الدم العراقي أعلى قيمة وأسمى من أن يهدر بهذه الطريقة". وأضافت الوزارة، أن "أبناء شعبنا ناضلوا من أجل إقرار حقوقهم وحفظ كرامتهم، وقدموا الآلاف الشهداء في سبيل تلك الأهداف السامية"، مؤكدة أنه "من الإجحاف بحقهم أن يكون جزاء من اعتداء عليهم بهذه العقوبة المتهاونة التي لا ترقى إلى مستوى الجرم وأحكام العدالة والإنسانية". وكانت المحكمة قد قررت سجن جندي المارينز في الجيش الأميركي السرجنت فرانك ووتريتش ٩٠ يوماً، بعد أن أقر التقصير في أداء الواجب في قضية مذبحة حديثة، دون تنفيذ هذه العقوبة بموجب اتفاق مع الادعاء. والسرجنت ووتريتش الذي كان يقود مجموعة من سبعة جنود آخرين في الحديثة، هو المتهم الأخير في القضية التي برئ فيها جميع المتهمين الباقين، فقد أسقطت الاتهامات بالقتل الخطأ. وكان جنود من الكتيبة الثالثة بقيادة العقيد تشيساني في لواء مشاة البحرية الأول، قد أطلقوا النار في ١٩ تشرين الثاني ٢٠٠٥ على تسعة أشخاص في شوارع مدينة حديثة، ثم على ١٩ آخرين، في أثناء قيامهم بتفتيش المنازل بحثاً عن مسلحين زرعوا عبوة ناسفة أودت بحياة أحد جنود المارينز. وأدانت لجنة التحقيق العسكرية العقيد تشيساني بمسؤوليته عن مجزرة حديثة، قبل أن تعود وتبرئه قبل عدة أشهر من مسؤوليته عن الحادث بصفته قائدا للوحدة التي قامت بالمجزرة. وكان رئيس مجلس النواب العراقي، أسامة النجيفي، طالب في ٢٧ كانون الثاني الحالي القضاء الأميركي إعادة النظر في الحكم الصادر ضد المتهم الرئيس بمجزرة حديثة، واصفاً الحكم بأنه "لا يرتقي" إلى مستوى الجريمة المذكورة، وفي حين أبدى نواب من القائمة العراقية ودولة القانون والتحالف الكردستاني وذوو الضحايا، استياءهم من الحكم، هدد محامي المدعين برفع القضية إلى المحاكم الدولية.

الجندي الأميركي المتهم بمجزرة حديثة.. (أرشيف)

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا. شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون